دورالقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمده (٢٠٠٤_٢٠١٦)

The Role 0f Banks in Funding Econding Economic development mIrag for the period (2004 -2016)

م.م. انور مزهر حمدالله
المديرية العامة لتربية ذي قار

الملخص

ينطلق البحث من فرضية مفادها بانه لا يوجد اثر واضح للائتمان المصرفي على مستوى النهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية في العراق ،وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها ان البنك المركزي العراقي يمتلك احتياطات ضخمة تساعده على رسم سياسة نقدية صحيحة وفعالة ، وهذه السيولة التي تمتلكها المصارف العراقية تؤهله للمساهمة بعملية التنمية الاقتصادية بدرجة كبيرة ، واوصت بدعم وتطوير عمل المصارف الحكومية الخاصة بما ينسجم وعملية التنمية الاقتصادية ، وتشجيع اندماج المصارف الأهلية ، وصولا الى مشاركة القطاع العام والخاص في ملكية المصارف وسيطرته بصورة مشتركة على إدارة وعمليات هذه المصارف.

Abstract:

The research starts from the hypothesis that there is no clear effect of bank credit on the level of economic advancement and economic development in Iraq, and the research reached a set of conclusions and recommendations, the most important that the Iraqi Central

banks in line with the process of economic development, and encourage the integration of private banks, and to the participation of the public sector and private ownership of jointly control the management and operations of these banks

Bank has huge reserves to help him to formulate a correct and effective monetary policy, Owned by the Iraqi banks qualified to contribute to the process of economic development to a large extent, and recommended the support and development of the work of private government

المقدمة

يقوم القطاع المصرفي بدور مهم في تمويل الاقتصاد أذ ان النمو الذي يحدث في القطاع المصرفي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي لما له اهمية حيوية في تمويل الاستثمارات فهو بذلك يعد من اهم مصادر التمويل الداخلي للدولة ؛ وينشأ دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال التمويل الذي يقدمه لتكوين راس المال للمشاريع وفي كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، وكذلك يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين وبالتالي يؤدي ذلك الى تراكم الودائع ، والتوسع في منح القروض الاستهلاكية والاستثمارية.

ان الاقتصاد العراقي لا تنقصه الاموال الازمة لتحقيق تنمية اقتصادية اذ ان العراق يمتلك الكثير من الثروات المادية والبشرية الا ان ما ينقصه ارداه شعبيه وقياده امينه مستنيره قادرة على النهوض بواقعة الاقتصادي في جميع القطاعات الانتاجية والمالية والنقدية وتوزيع موارده المتاحة بشكل كفء.

مشكلة البحث

ان القطاع المصرفي مؤثر بصورة ضئيلة في الاقتصاد العراقي ، لقلة تخصيص القروض وعدم فعاليتها للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

لا يوجد اثر واضح للائتمان المصرفي على مستوى النهوض بالواقع الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية في العراق.

هـــدف البـحـث

١-بيان واقع القطاع المصرفي في العراق وسبل تطويره

٢-الوقوف على دور القطاع المصرفي في العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية .

٣-منـهجيــة البـحـث

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج التحليلي لغرض عرض التطور في عمل المصارف من ناحية الاتمان والأهمية لموضوع البحث ، ومن ثم تم اعتماد المنهج الاستقرائي للبحث لعرض واقع الاقتصاد العراقي وتحليل نتائجه خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

المبحث الاول :الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الاقتصاد العراقي

اولاً: البنك المركزي العراقي

١- نشأة وتطور البنك المركزي العراقي

أسيس البنك المركزي العراقي في عام١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية ومارس عملة عام ١٩٤٩وتم تشريع قانون يضمن استقلاليته وهيكلة الاداري المتكون من رئيس (المحافظ) ومجلس ادارة ، ولا يجوز تنحيتهم من مناصبهم الا من قبل السلطات القضائية بعد ادانتهم[١].

صدرت العديد من القوانيين والتشريعات التي ضمنت استقلا البنك المركزي وهي كالاتي:

أ- قانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ اذ نصت المادة الثانية منه على استقلال البنك المركزي معنويا وماديا عن الحكومة [٢].

ب- الامر رقم (١٨) الذي اصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٠٠٣/٧/٧ والذي لق احكام المادة الر(١٤) من قانون البنك المركزي والذي تم بموجبه اسناد مسؤولية السياسة النقدية والسياسة الاتمانية الى اعضاء مجلس ادارة البنك ومنع تدخل وزارة المالية في السياسية النقدية .

ت-قانون رقم(٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المادة الثانية منه الفقره (٢) التي نصت على ان يتمتع البنك المركزي بالأستقلالية في سعية لتحقيق أهدافه ورسم سياساته النقدية[٣] .

٢- احتياطيات البنك المركزي العراقي

للاحتياطيات النقدية اهمية كبيرة في رسم السياسة النقدية لاي بلد اد يستخدمها البنك المركزي في مواجه طلب الصارف للعملة اذا ما تعرضت الى ازمات في السيولة فضلا عن استعمالها في رسم سياساته النقدية سواء كانت توسعية او انكماشية .

يعريف الاحتياطي "هو عبارة عن الأصول الخارجية المتاحة من العملة الاجنبية الصعبة التي تقع تحت تصرف البنك

المركزي ويمكن من خلالها التأثير على سعر صرف العملة، والمحافظة على قيمة العملةالوطنية للبلد كما يمكن استخدامها لسد العجز في تمويل ميزان المدفوعات"[٤].

أن المصادِر الرئيسي للعملة الأجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي تأتي من :

اولا: ايرادات نفطية تاتي من صادرات النفط الخام والتي تشكل النسبة معظم ايرادات البنك المركزي من العملات الاجنية و الجدول (١) يبين العلاقة بين مقدار الزياد في صادرات النفط وقدار الزياده في الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي اد بلغت (٧,٩ ، ١٢,٢) مليار دولار للسنوات وعلى التوالي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ونلاحظ ان نسبه النمو بلغت (٥٤,٤%) ويرجع ذلك الى ارتفاع الصادرات النفطية من (١٧,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى (٢٣) مليار دولار عام ٢٠٠٥ وكان السبب الرئيس للزياده في الصادرات هو خروج العراق من الحصار الاقتصادي الذي سمح بدخول معدات حديثة لاستخراج النفط ، وقد بلغت (٧٠,٣،٧٧,٤) مليار دولار للسنوات وعلى التوالي ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ونلاحظ ان نسبه النمو تبلغ (١٥,٢٤٥٩،١٠,٠٩٩٥٧)% وعلى التوالي للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣ ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الى اعلى حد خلال سنوات الدراسة أد بلغت (٩٣,٨ ، ٨٩,٢) مليار دولار ثم اخذ الاحتياطي بالانخفاض أذ وصل في عام ٢٠١٦ الى (٤٥,٣) مليار دولار بسب انخفاض قيمة الصادرات النفطية الى (٢٨,١) دولار .

ثانيا: ايرادات غير نفطية تأتي من الصادرات فضلاً عن تحويلات المقيمين في الخارج الى الداخل والسياحة والادخار الخارجي والمنح والقروض الخارجية وعوائد استثمار الاحتياطيات والاستثمارات الأجنبية التي تحدث في داخل العراق ، اما استخدامات العملة الأجنبية فتحتل الاستيرادات الحكومية النسبة الكبرى منها فضلاً عن الى استيرادات القطاع الخاص والتحويلات الخاصة واستثمار القطاع الخاص في البلدان المجاورة خصوصاً وفي بلدان العالم الاخرى [٥].

جدول (١)

حجم ومصادر الاحتياطيات الدولية في العراق القيمة بالدولار

السنه	الصادرات النفطية	معدل النمو	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو
2004	17.3		7.9	
2005	23	32.94798	12.2	54.43038
2006	29.8	29.56522	18.1	48.36066
2007	37.7	26.51007	30.4	67.9558
2008	61.8	63.92573	49.2	61.84211
2009	38.9	-37.055	44.3	-9.95935
2010	51.3	31.87661	50.6	14.22122
2011	79.3	54.5809	61	20.55336
2012	93.8	18.28499	70.3	15.2459
2013	89.2	-4.90405	77.4	10.09957
2014	83.4	-6.50224	66.3	-14.3411
2015	44	-47.2422	53.7	-19.0045
2016	28.1	-36.1364	45.3	-15.6425

المصدر: علي محسن اسماعيل ،السياسة النقدية في التحديات وسبل مواجهتها ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٧ ، ص١٦

ثانيا: المصارف العاملة في العراق

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٤ تطور كبير في النظام لمصرفي العراقي اذ ارتفعت اعداد المصارف الحكومية والاهلية وزداد فروعها بشكل كبير واذا ما قسمناها الى قسمين اساسين هما:

القسم الاول: مجموع المصارف الحكومية ويبلغ عددها (484) مصارف ويبلغ عدد

فروعها (348) فرع متوزعة في جميع المحافظات كما يظهر في الجدول (٢).

جدول (٢)

مجموع المصارف الحكومية

اسم المصرف	عدد الفروع			
	2010	٢٠١١	2012	2013
مصرف الرافدين	166	170	172	173
مصرف الرشيد	140	143	200	201
مصرف الصناعي	8	9	8	9
مصرف العقاري	17	21	19	19
مصرف الزراعي التعاوني	42	42	61	63
المصرف العراقي للتجارة	12	15	15	15
مجموع المصارف الحكومية	389	404	479	484

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

٢-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

ويلاحظ من الجدول (٢) ان السنوات من ٢٠١٠ الى ٢٠١٣ هي التي شهدت ازدياد كبير في اعداد المصارف العامله في العراق وهي كالاتي :

١- المصارف التجارية وتشكل النسبة الأكبر من الجهاز المصرفي العراقي ومهمتها الأساسية التوسط المالي بين المودعين والمقترضين وتختص عادة في منح القروض القصيرة. وتعرف على انها مشروع رأسمالي يهدف إلى تحقيق الربح مقابل تقديمها خدمات مصرفية للأفراد والمؤسسات لأغراض الاستهلاك او الاستثمار .

أذ تقوم بقبول الودائع (الجارية وبفترات زمنيه مختلفة) من الأفراد والمؤسسات والوزارات والهيات العامة مقابل سعر فأئده للمودعين ثم تعيد استخدامها في منح القروض للمحتاجين لها

من افراد ومؤسسات بسعر اعلى من السعر المعطى اضافة التي تقديمها خدمات مصرفية متنوعة مقابل سعر فائدة للمصارف (المقرضين)[٦].

٢- المصارف المتخصصة هي تلك المؤسسات المصرفية التي تختص في تمويل واقراض نشاط اقتصادي معين بغية تحقيق اهداف مالية واقتصادية محدده [٧]

ومن الجدول (٢) يتبين ان الجهاز المصرفي الحكومي العراقي المتخصص من اربعة مصارف هي المصرف الزراعي ويبلع عدد فروعه (٦٣) والمصرف الصناعي ويبلع عدد فروعه (٩) والمصرف العقاري ويبلع عدد فروعه (١٩) والمصرف العراقي للتجارة ويبلع عدد فروعه (١٥) حتى عام ٢٠١٣.

ويمكن ملاحظة أن المصارف المتخصصة تتميز عن المصارف التجارية بأنها ذات اختصاص محدد لأن نشاطها يقتصر على جمع رؤوس الأموال وفتح اعتمادات لمنح القروض لنشاط اقتصادي معين ، وتقوم بجذب المقترضين الذين بحاجة لها للقيام بمشاريع انتاجية [٨] .

القسم الثاني: المصارف الأهلية ، وهي مصارف القطاع الخاص ويبلغ وعددها) (28مصرفًا، ومجموع موجوداتها المدفوعة (4520720) مليون دينار في عام ٢٠٠٧، كما يوجد لها(٢٠١) فرع موزعة بين بغداد وباقي المحافظات العراقية .

كما تضم مجموعه من المصارف الإسلامية التي تراعي في وظائفها وأهدافها بقواعد بأحكام الشريعة الاسلامية ، محاولة تطبيق موقف الاقتصاد الإسلامي في منح القروض قدر استطاعتها وبعبارة اخرى (مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي)[٩].

ويلاحظ الفرق بينها وبين بقية المصارف الاخرى إن العائد الذي يحصل عليه المدخر أو المودع يكون متغيرا ويتوقف على مقدار الارباح التي يحققها المصرف وهو بذلك يتحمل الربح والخسارة ، وهي بذلك تكون حلقة وصل بين مصادر ادخار الاموال ومصادر استثمارها وتشغيلها وتعمل على الحد من الاكتناز المحرم في الشريعة الاسلامية [١٠].

المبحث الثاني:

تحليل أداء وسلامة المصارف العراقي

أولاً : كفاية رأس المال

ان مفهوم معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل تعبر عن مفهوم كفاية رأس

المال أو الموجودات الموزونة بالمخاطر وتمثل العلاقة التي تربط بين مصادر تمويل أموال المصارف والمخاطر المحيطة أذ يمكن من خلال هذا المؤشر معرفة درجة المخاطرة وطمئنت المودعين أموالهم وتحقيق الاستقرار في الجهاز المصرفي[١١].

وقد طبق هذا المعيار لأول مرة في عام ١٩٥٢ في الولايات المتحدة الامريكية في مدينة ستيوارت حيث تم فيه ربط رأس المال والموجودات واتفق تتحمل مخاطر إلى ما نسبته ٨% كحد أدنى ، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال والموجودات هي أن تكون الموجودات أكبر من رأس المال بمقدار (٥,١٢) مرة على الأكثر .

وقد ركزت الاتفاقية على مخاطر الائتمان لأنها اعتبرت في تلك المدة عامل الخطر السائد في القطاع المصرفي ، كما أعطت للمخاطر أوزاناً ترجيحية هي (٠ ،١٠ % ، ٢٠% ، ٥٠% ، 100 %)، وقد حددت أوزان مخاطر لبعض الموجودات وتركت البعض الآخر لتقدير السلطات الرقابية المختصة وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على المصارف التي لها نشاط دولي [١٢].

أ-التركيزات الائتمانية والسيولة

تتميز المصارف الاهلية العاملة في العراق ان اعضاء مجالس الادارات وابنائهم وأقاربهملهم النصيب الاكبر من التركيزات الاستثمارية وخوصا في الأسهم والودائع في كما يلاحظ تركيز في الموجودات النقدية على حساب الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية الاخرى ، ومن المؤشرات التي توضح ذلك في هو ان ما يمثل (١٠ الى ٢٠)عميل هم النسبة الاكبر الممنوحة لهم التسهيلات الائتمانية ويكون غالبيتهم من اعضاء مجلس الادارة واقاربهم ،

اما التركز بالودائع من قبل عدد محدود من المودعان ومن المؤشرات ايضا المبالغ المستثمرة في الأسهم كما في ٢٠١٧ قد بلغ(٢,١) ترليون دينار من اجمالي الاستثمارات البالغة (٣,١) ترليون دينار ، وان ما يبلغ (٠,١) ترليون استثمار (٤) مصارف في الاسهم .

اما الائتمان النقدي في ٢٠١٧ الى ان ما نسبته (٣٩ %) من اجمالي موجودات المصارف التجارية [١٣].

١- نسبة الرصيد النقدي الى الودائع:

من الجدول جدول رقم (٣) ان ارتفاع النسبة في المصارف الحكومية من (٣٣%) عام ٢٠١١ الى (٥٣%) عام ٢٠١٥ اما المصارف الاهلية فقد ارتفعت النسبة من (٥٩%) عام ٢٠١١ الى ٨٤ عام ٢٠١٥ ، كما يظهر ان القطاع المصرفي بشكل عام

قد ارتفعت النسبة فيه من (٣٦%) عام ٢٠١١ الى (٥٧%) عام ٢٠١٥.

يتضح من الجدول اعلا القدرة المالية الكبيرة للقطاع المصرفي العراقي في مواجهه الازمات التي ممكن ان يتعرض لها وان قدرته المالية تتطور مع مرور الزمن .

ان توفر السيولة عالية لدى المصار ف والتي تصل الى ٩٠% [١٤] يظهر عجز القطاع المصرفي عن تشغيل واستثمار موجوداته ووداىعه الفائضة عن الحاجه وعدم قدرته على المشاركة في احداث عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف نفسها من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة .

كما يبين جدول رقم (٤)نسبة الاتمان النقدي في اجمالي المصارف للقطاع المصرفي العراقي من (٢٠١١-٢٠١٥)

جدول (٣)

	٢٠١١	٢٠١٢	٣٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المصارف الحكومية	%٣٣	%٤٤	%٤٠	42%	%٥٣
المصارف الأهلية	%٥٩	%٥٩	%٦٦	75%	%٨٤
المجموع الكلي	%٣٦	%٤٦	%٤٣	46%	%٥٧

نسبة الاتمان النقدي في اجمالي المصارف للقطاع المصرفي العراقي من (٢٠١١-٢٠١٥

المصدر: بنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

١- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

ان توفر السيولة عالية لدى المصار ف والتي تصل الى ٩٠% [١٥] يظهر عجز القطاع المصرفي عن تشغيل واستثمار موجوداته ووداىعه الفائضة عن الحاجه وعدم قدرته على المشاركة في احداث عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف نفسها

من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة

ثانياً: نسبة الائتمان النقدي الى راس المال

يتضح ارتفاع نسبة الائتمان النقدي الى راس المال والاحتياطات أذ ارتفعت ويتضح من جدول (٤) ان ارتفاع النسبة في المصارف الحكومية من (٧٣٣%) عام ٢٠١١ الى (٧٦٠%) في عام ٢٠١٥ اما المصارف الاهلية فقد انخفضت النسبة من (١٠٨%) عام ٢٠١١ الى (٩٣%) في عام ٢٠١٥ ، كما يظهر ان القطاع المصرفي بشكل عام قد انخفضت النسبة فيه من (٣٥٤%) عام ٢٠١١ الى (٣٠٣%) عام ٢٠١٥.

يتضح من الجدول اعلا القدرة المالية الكبيرة للقطاع المصرفي العراقي في مواجهه الازمات التي ممكن ان يتعرض لها وان قدرته المالية تتطور مع مرور الزمن .

جدول (٤)

نسبة الائتمان النقدي الى راس المال والاحتياطات

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المصارف الحكومية	%٧٣٣	١٠٥٧	%٩٣٠	797%	%٧٦٠
المصارف الأهلية	%١٠٨	%١٠٤	%١٠١	92%	%٩٣
المجموع الكلي	%٣٥٤	%٤٠٠	%٣٣١	303%	%٣٠٣

المصدر:

١- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

٢- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٥ ص٥٩

توفر سيولة عالية لدى المصارف العراقية الأمر الذي يدل على عجزها عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني العراقي من جهة كما يؤثر

سلبا في ربحية المصارف وذلك من خلال بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.

ثالثا: الكثافة والتقنية المصرفية

شهد العراق تطور, واضح في تحسن هذا المؤشر في العراق خلال السنوات٢٠٠٣ الى ٢٠١٣، أذ حققت أعداد الفروع المصرفية نمواً كبيراً في العراق فقد تحسنت الكثافة المصرفية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2011 إلى 22.8 ألف شخص لكل فرع في عام.

ان الكثافةالمصرفية ما زالت منخفضة ولا تتعدى (0.2%) أي بواقع (54) ألف نسمة لكل يتكون هيكل الجهاز المصرفي العراقي لغاية عام ٢٠١٣ من (871) مصرفًا، وعدد فروعها (١٠١٤).

ويظهر ان سيطرة القطاع المصرفي الحكومي في العراق على ما يتراح بين (51-٩٠ %)[١٦] من موجودات القطاع المصرفي تاركا بين (59- 51%) فقط للمصارف الاهلية

المبحث الثالث

مساهمة القطاع المصرفي في التنمية

ان مساهمة القطاع المصرفي في عمليات التنمية الاقتصادية بسيط قياسا بحجم السيولة المتوفره كذلك يلاحظ ارتفاع سعر الفائد وكما في الجدول (٥)

جدول (٥)

الاتمان النقدي من المصارف التجارية واسعار الفائدة والناتج المحلي الاجمالي

السنة	النقود M2	متوسط سعر الفائدة السنوي على الاقراض	مجموع الاتمان النقدي	الاتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي غير النفطي
٢٠٠٦	٢١٠٨٠	14.48	٢٦٦٥	١٨٨١	٩٥٥٨٨	٤٢٧٣٦
٢٠٠٧	٢٦٩٥٦	19.47	٣٤٥٩	٢٣٨٧	١١١٤٥٦	٥٢٤٣٨
٢٠٠٨	٣٤٩٢٠	19.50	٤٥٩٦	٣٩٧٨	١٥٧٠٢٦	٦٩٨٦٠
٢٠٠٩	٤٥٤٣٨	15.60	٥٦٩٠	٤٦٤٦	١٣٠٦٤٣	٧٤٦٤٥
٢٠١٠	٦٠٣٨٦	13.33	١١٧٢٢	٨٥٢٧	١٦٢٠٦٥	٨٩١٦٠
٢٠١١	٧٢١٧٨	13.60	٢٠٣٥٣	١١٣٦٥	٢١٧٣٢٧	١٠٢٠٧١
٢٠١٢	٧٥٤٦٦	12.98	٢٨٤٣٩	١٤٦٥٠	٢٥٤٢٢٦	١٢٧٧٩٠
٢٠١٣	٨٧٦٨٠	13.13	٢٩٩٥٢	١٦٩٤٨	٢٧٣٥٨٨	١٤٨٠١٤
٢٠١٤	٩٠٧٢٨	12.37	٣٤١٢٣	١٧٧٤٥	٢٦٦٤٢٠	١٤٩٤٨٠
٢٠١٥	٨٢٥٩٥	12.28	٣٦٧٥٣	١٨٠٧٠	٢٠٧٨٧٦	١٤٥٨٤٩
٢٠١٦	٨٨٠٨٢	12.30	٣٧١٨٠	١٨١٨١	١٩٦٥٣٦	١٣٦٥٩٦

المصدر :احمد بريهي ،المصارف والأئتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ،موقع البنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/page/37..

من الجدول (٥) نلاحظ الحجم الكبير في النقود وعلى ارتفاع متوسط سعر الفائدة السنوي للمده(٢٠٠٦-٢٠١٦) الا انها لم تحدث زياده كبير في الناتج المحلي غير النفطي المعتمد على الاستثمارات ، أظهر التحليل السابقالعديد من الاشكاليات على أداء في القطاع المصرفي العراقي غير أنه يوجد تباين فيما بينها فيما يتعلق بدرجة تطورها وأدائه ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها :

اولا: الائتمانان الممنوحة

ان مؤشر الأداء الائتماني في العراق هو ادنى من متوسطات في الدول البلدان واطئة الدخل ما يستدعي البحث عن تدابير لإزالة العوائق المسؤولة عن تقييد هذا النشاط . ويظهر ان مصادر تمويل الائتمان ومنها الودائع لم تكن هي العامل المقيد للائتمان ويظهر ائتمان والقروض في القطاع العام والخاص

١- اذ كانت ودائع القطاع الخاص٢٣,٧ تريليون دينار والقروض المقدمة له ١٨,١ تريليون دينار. ٢- إجمالي الودائع بما فيها ودائع الحكومة والمؤسسات العامة ٦٢,٤ تريليون دينار ومجموع الائتمان النقدي لكافة القطاعات ٣٧,٢ تريليون دينار) وأسهمت المصارف الحكومية بمبلغ ٢٩,٨ تريليون دينار والمصارف الاهلية بحوالي ٧,٣ تريليون دينار من ذلك الحجم الائتماني بنسبة ١٩,٦ بالمائة من مجموع الائتمان.

٢- ومن مجموع الائتمان كان للزراعة والصناعة التحويلية حوالي ٤ تريليون دينار وللتشييد والبناء ٧,٩ تريليون دينار والباقي للقطاعات الأخرى منها ١٤,٥ تريليون دينار لخدمات المجتمع) (٣٣ - ٣٤ ، ٤)

يلاحظ في العراق ان ثلاثة مصارف حكومية قدمت 71.9 بالمائة من مجموع الائتمان في حين كان اسهم 44 مصرف خاص بحوالي 10بالمائة من مجموع الائتمان ولحد الآن لم تظهر مصارف خاصة كبيرة بفارق جوهري عن البقية[١٧] .

ويمكن ايجاد صيغة من الحلول عن طريق الاتي:

أ- : تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي

١) ازالة القيود عن الاتمان

ان سوق راس المال الدور الاكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره وذلك من خلال تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات الاجنبية. ومن هذا المنطلق عمل البنك المركزي العراقي على تطوير وتفعيل السوق الاولي والثانوي للسندات والاسهم من خلال:[١٨].

أ) العمل بنظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية CSD حيث انه يوفر الضمانات المالية الحكومية ويوفر (نظام الايداع للأوراق المالية) الالية لوزارة المالية، وللبنك المركزي العراقي لإدارة السيولة.

ب) العمل على توسيع نظام الايداعات ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية كصناديق السيادية او صندوق التقاعد ، وشركة التامين الوطنية في السوق الاولية .

ت) ان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب العمل الجاد من الحكومة لتوسيع طاقة الاقتصاد العراقي لاستيعاب المزيد من الانفاق دون ضغوط تضخمية، وهذا يتطلب وضع برنامج لإزالة الاختناقات وتوفير قدرات اضافية لإنتاج السلع والخدمات ذات الطابع المحلي وان ينفذ هذا البرنامج بوتيرة اسرع من نمو الايراد النفطي،

ث) تضمن الحكومة استخدام الجزء الاكبر من المورد النفطي لتنمية الاقتصاد العراقي

٢) **نظام الاحتياطي الإلزامي** : يشكل إحدى الأدوات التي تؤدي الى امتصاص السيولة . وبمقتضى الاحتياطي

ثانياً: الحوكمة في القطاع المصرفي

العمل على بناء نظام مدفوعات يعتمد على البنية التحتية لأنظمة الدفع بالتجزئة (الدفع عن طريق بطاقات الائتمان من خلال الصراف الالي ATM ونقاط البيع POS (والمقسم الوطني والدفع عن طريق الهاتف النقال، أذ يوفر نظام الدفع بالتجزئة في العراق الفرصة للمصارف العراقية في تسهيل التعاملات ، فضلاً عن تنشيط الاسواق وتقليل التعامل بالنقد وخلق التنافس بين المصارف في تقديم خدمات دفع الكترونية جديدة لجذب الزبائن وانعاش الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية [١٩].

الاستنتاجات

١- بالرغم من امتلاك المصارف العراقية نسبة سيولة مرتفعه الا انها لم تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية

٢- امتلاك البنك المركزي العراقي لاحتياطيات ضخمه يمكن لها ان تساعده على رسم سياسه نقديه صحيحه وفعالة لم يتم استغلالها.

٣- يعاب على البنك المركزي عدم تنويع مصادر إيراداته واعتماده بصوره رئيسيه على الايرادات النفطية التي تكون عرضه للارتفاع والانخفاض.

٤- ان المصارف العراقية تمتلك من السيولة ما يؤلها للمساهمة بعمليات التنمية الاقتصادية بدرجه كبيره .

٥- هيمنة القطاع المصرفي الحكومي على المصارف الاهلية من خلال كبر راس ماله والتسهيلات الممنوحة له.

٦- وجود فوائض كبير من السيولة في المصارف الأهلية لم تستثمرها في عمليه الاقراض

٧- هيمنه عدد قليل من مدراء المصارف الأهلية على القروض الممنوحة منها

التوصيات

١- ضرورة الاستفادة من الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادي بالاعتماد على أهمية إتباع سياسة تنموية بعيدا عن ايرادات النفط العراقي.

٢- العمل على التوسع في الوساطة المالية واستخدام التقنية الحديثة واجتذاب الكوادرالمدربة والخبرات الفنية إلى هذا القطاع

٣- تطوير عمل المصارف الحكومية الخاصة بما ينسجم وعملية التنمية الاقتصادية المراد تحقيقها وتخفيض سعر الفائدة

٤- العمل على تشجيع اندماج المصارف الأهلية الامر الذي يضمن تكوينها وحدات نقدية ضخمه قادرة على الدخول في مشاريع الانتاج والاستثمار في القطاعات المختلفة

٥- ايجاد منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية العراقية والعمل على تجزئة النشاط المصرفي بما يخدم التنمية الاقتصادية .

٦- مشاركة للقطاع العام, والخاص في ملكية المصارف وسيطرته بصورة مشتركة على إدارة وعمليات هذه المصارف.

٧- تقوية نظم المدفوعات والعمل على ايجاد بنية أساسية قوية للقطاع المصرفي

الهوامش:

[١] – مير بصري، ، **مباحث في الاقتصاد** ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد (بدون سنة طبع) ، ص ١٧١.

[٢] – قانون البنك المركزي العراقي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٥٣٣ ، ١٩٧٦ ص ٣.

[٣] – سندس حميد موسى ، **البنك المركزي ودورة في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،٢٠٠٩، ص ٨١.

[٤] – صندوق النقد الدولي ،الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية المبادئ، التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات ، ٢٠١٣، ص ٣

[٥] – علي محسن اسماعيل ،السياسة النقدية في التحديات وسبل مواجهتها ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٧ ، ص١٠

١– حسين جميل البديري البنوك ،مدخل محاسبي وإداري، ط١ ، دار الوراق للطباعة والنشر ،عمان ،٢٠٠٣ ، ص١٦ .

[٧] – محمد خليل بري ، النقود والبنوك ، مكتبة الشرق ،القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠.

[٨] – عبد الملك العاني ، مبادئ الاقتصاد ، ط ٤ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ،١٩٧٢ ، ص ٢٩٣.

[3]– نوري ألخاقاني، المصرفية الإسلامية(الأسس النظرية ومشاكل التطبيق) ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٢،ص ١٩٥.

[١٠]– مصطفى رشدي شيحة ،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،مصدر سابق ، ص ٣٩٨ .

[١١] – (عبد الباسط محمد المصطفى ، ٢٠١٢م، ص١٥٥ ،

[١٢] – جعفر حسن البشير ، آدم ابراهيم فضل المولي ، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية Journal homepage: http://journals.sustech.edu/ ،٢٠١٥ص٩٨

[١٣] – علي محسن إسماعيل ، من أجل قطاع مصرفي عراقي رصين ، بحث منشور في البنك المركزي العراقي البحوث

والدراسات

https://www.cbi.iq/page/37

١٤- **شهرية " المصارف العراقية " العدد 7 اذار 4102 ص١٠ .**

١٥- **شهرية " المصارف العراقية " العدد 7 اذار 4102 ص١٠.**

١٦- **البنك الدولي – في تقريره " القطاع المالي العراقي " ص٧٠.**

[١٧] - **:احمد بريهي ،المصارف والأئتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ص ٢٧-٢٨ ،موقع البنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/page/37.**

[١٨] – وليد عيدي عبد النبي ، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي– المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، ٢٠١٧ . ص١٣

[١٩] – وليد عيدي عبد النبي مصدر سابق ، ص ٩.

المصادر

١- احمد بريهي ،المصارف والأئتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية ،موقع البنك المركزي العراقي https://www.cbi.iq/page/37 البنك الدولي – في تقريره " القطاع المالي العراقي " .

٢- جعفر حسن البشير ، آدم ابراهيم فضل المولي ، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية Journal homepage: http://journals.sustech.edu/ ، 2015 .

٣- حسين جميل البديري البنوك ،مدخل محاسبي وإداري، ط١ ، دار الوراق للطباعة والنشر ،عمان ،٢٠٠٣.

٤- شهرية " المصارف العراقية " العدد ٧ اذار ٤١٠٢ .

٥- صندوق النقد الدولي ،الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية المبادئ، التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات ، ٢٠١٣

٦- عبد الملك العاني ، مبادئ الاقتصاد ، ط ٤ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ،١٩٧٢.
٧- علي محسن إسماعيل ، من أجل قطاع مصرفي عراقي رصين ، بحث منشور في البنك المركزي العراقي البحوث والدراسات https://www.cbi.iq/page/37
٨- علي محسن اسماعيل ،السياسة النقدية في التحديات وسبل مواجهتها ، البنك المركزي العراقي ،٢٠١٧ .
٩- محمد خليل بري ، النقود والبنوك ، مكتبة الشرق ،القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠.
١٠- نوري ألخاقاني، المصرفية الإسلامية(الأسس النظرية ومشاكل التطبيق) ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٢،ص ١٩٥.
١١- وليد عيدي عبد النبي ، دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي- المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان .